

اقتراح قانون يرمي الى انشاء الصندوق التقاعدي للطبوغرافيين المحازين في لبنان

الفصل الاول : احكام عامة

المادة الاولى : ينشأ صندوق تقاعدي لدى نقابة الطبوغرافيين وفقاً لمنطق المادة 41 من قانون تنظيم مهنة الطبوغرافيا وانشاء نقابة الطبوغرافيين رقم 522 الصادر بتاريخ 1996/6/6. غاية الصندوق تأمين معاش تقاعدي للطبوغرافيين اللبنانيين المنقطعين عن العمل بسبب السن او المرض ولعائلاتهم بعد وفاتهم وذلك وفقاً للشروط المدرجة في هذا القانون.

المادة 2 :

موارد الصندوق :

- اشتراك سنوي تقاعدي يحدده مجلس النقابة وتصادق عليه الجمعية العمومية استناداً الى دراسة يجريها مجلس ادارة الصندوق بالتعاون مع اصحاب الاختصاص.
- الرسوم الخدمة التي يتقاضاها مجلس النقابة عن الاعضاء المنتسبين والتي تصادق عليها الجمعية العمومية.
- ما تقرر الجمعية العمومية تخصيصه من اموال الصندوق العام في نهاية كل سنة بناء على اقتراح مجلس النقابة.
- الهبات والتبرعات والمساعدات والوصايا للصندوق.
- نسبة 000 % من رسوم الانساب و % من الاشتراكات السنوية التي تستوفى من الطبوغرافيين.

الفصل الثاني : في ادارة الصندوق

المادة 3 : يدير الصندوق لجنة قوامها .

- 1- النقيب رئيساً
- 2- نائب النقيب وعضو واحد ينتخبه مجلس النقابة من اعضائه لمدة ثلاثة سنوات ولا يجوز اعادة انتخاب اي عضو اكثراً من مرة الا بعد ثلاثة سنوات من انتهاء عضويته.
- 3- عضوان تنتخباً الجمعية العمومية لمدة ثلاثة سنوات ولا يجوز اعادة انتخاب اي عضو اكثراً من مرة الا بعد ثلاثة سنوات من انتهاء عضويته.

المادة 4 : تعين لجنة ادارة الصندوق من بين اعضائها أمينا للسر وامينا للصندوق ونائبا لكل منهما.

المادة 5 : تجتمع لجنة ادارة الصندوق مرة كل شهر يحق للرئيس دعوة اللجنة للاجتماع عند الحاجة.

لا تعتبر الجلسة الاولى قانونية الا اذا حضرها اكثر من نصف الاعضاء اما الجلسة الثانية تعتبر قانونية بمن حضر على ان تتم الدعوة اليها وفقا للاصول خلال اسبوع من الموعد المحدد للجلسة الاولى.

المادة 6 : تنتخب الجمعية العامة في كل سنة من اعضائها لجنة مراقبة من عضوين للتدقيق في سجلات وقيود دفاتر الصندوق ولهؤلاء المراقبين الصلاحية التامة للاستعانة بمحاسبين خبراء من خارج النقابة وللهمائية العامة بناء على اقتراح لجنة المراقبة، صلاحية عزل من تثبت مسؤوليته من اعضاء لجنة ادارة الصندوق عن العمل في حال ثبوت سوء تصرفهم او وقوع اختلاس في اموال الصندوق.

المادة 7 : لجنة ادارة الصندوق هي المسئولة عن صندوق التقاعد والمشرفة عليه وهي التي تتخذ الاجراءات اللازمة لتحصيل الاموال المستحقة، وحفظها وادارتها وتقدير صرف الرواتب والتعويضات للمستحقين او قطعها عنهم ونقلها للورثة وفقا لهذا القانون، وهي تتظم الموازنة وتفصل في كل الامور الأساسية والفرعية المتعلقة بصندوق التقاعد.

المادة 8: يجوز لامين الصندوق ابقاء مبلغ من المال في الصندوق تحدده لجنة ادارة الصندوق بعد موافقة مجلس النقابة وذلك بمثابة احتياطي لمواجهة الامور الطارئة والمستعجلة ولا يمكنه صرف اي مبلغ الا بقرار من لجنة ادارة الصندوق.

المادة 9 : يودع اموال الصندوق في مصرف في لبنان موثوق بملاءته ضمن صندوق جديد، وفي حساب جار ولا يجوز سحب اي مبلغ من المال الا بموجب شيكات وبناء على قرار من هذه اللجنة ممهورا بتوقيع النقيب ونائبه في غيابه وتوقيع أمين الصندوق او من ينوب عن اي منهما في حال غيابه.

المادة 10: تضع لجنة ادارة الصندوق الموازنة السنوية وتعرضها امام مجلس النقابة الذي يدرسها ويعرضها على الجمعية العمومية ، اذا لم تجتمع تلك الجمعية في موعد اجتماعها السنوي تطبق على الموازنة احكام السنة السابقة وذلك الى ان تصدق الموازنة الجديدة من الجمعية العمومية.

وإذا تبين لمجلس النقابة ان هناك اخطاء في ادارة اموال الصندوق يتوجب على المسؤولين المخالفين تصحيح الخطأ والتعويض بالكامل على الصندوق لا يحول ذلك دون الملاحقة الجزائية ، وفي حال وجود ملاحقة جزائية تكفل بذلك من يد المخالفين في ادارة الصندوق حتى صدور قرار قضائي.

الفصل الثالث - في شروط التقاعد

المادة 11 : لكل عضو بلغ الرابعة والستين من عمره ومضى على قيده في جدول النقابة عشرون سنة دون انقطاع، ان يستفيد بناء على طلبه من معاش التقاعد، ويعتمد من اجل ذلك للاعضاء المقيدين في جدول النقابة والمسددين كامل اشتراكاتهم .

المادة 12 : يحدد مجلس النقابة بدل المعاش التقاعدي الشهري استنادا الى دراسة تجريها ادارة الصندوق مع اصحاب الاختصاص يرفع مجلس النقابة المعاش التقاعدي المقترن مع الدراسة المعدة الى الجمعية العمومية للبت به.

المادة 13 : لكل عضو اصيب بعجز دائم يمنعه من متابعة ممارسة مهنته، ان يستفيد بناء على طلبه من معاش تقاعدي تقرره لجنة ادارة الصندوق ويصرف من صندوق التقاعد بعد موافقة مجلس النقابة واستكمال المعاملات وفقا للالصول واذا اصيب الطبوغراف بعجز مؤقت يمنعه من ممارسة مهنته له ان يستفيد بناء على طلبه من معاش تقاعدي نسبي استنادا الى بدء تاريخ انتسابه الى النقابة على القاعدة الثلاثية من تاريخ الانتساب، تقرره لجنة ادارة صندوق التقاعد وفقا لعدد سنوات الانتساب، ويصرف من قبل صندوق التقاعد بعد موافقة مجلس النقابة واستكمال المعاملات وفقا للالصول.

المادة 14 : لا يستفيد المتخلف عن دفع المتوجبات المالية للنقابة من اشتراكات ورسوم وغيرها من معاش التقاعد ما لم يسدد المستحقات المالية بتاريخ تقديم طلب الاحالة على التقاعد وفق انظمة النقابة المعمول بها.

المادة 15 : مع مراعاة احكام المادة 17 من هذا القانون يستفيد من المعاش التقاعدي.
اولاً : زوجة الطبوغراف او زوجاته الشرعيات غير المطلقات على ان زواج الطبوغراف بعد احالته الى التقاعد لا يعطي الحق للزوجة في المعاش التقاعدي.
ثانياً : الاولاد الشرعيون الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من عمرهم والبنات حتى الزواج والابواء ان لم يكن لهما معيل غير الطبوغراف المتوفي .

المادة 16 : اذا كان للطبوغراف اولاد بلغوا الثامنة عشرة من عمرهم وهم يتبعون دراستهم يعطى لهم وحدهم نصف معاش والدهم حتى اكمالهم دراستهم والقسم الآخر يقسم بين الورثة الاخرين الباقيين.

Al-Ali

Dr. Moustafa

المادة 17 : يستحق لورثة الطبوغراف بعد وفاته ، نصف المعاش التقاعدي ويوزع عليهم على الشكل

التالي:

اولاً : ربع المعاش التقاعدي للزوجة او للزوجات ويوزع الباقي على القاصرين من الاولاد حصص متساوية فيما بينهم.

ثانياً : اذا لم يترك ارملاء او ترك اولاد وابوين، يأخذ الوالدان او احدهما نصيب الارمل، واذا توفي عن والديه واحدهما كان المعاش لكابليهما مناصفة او لاحدهما.

واذا توفي عن زوجة او زوجات كان المعاش بالتساوي بينهم او بكامله للزوجة الباقية على قيد الحياة، واذا توفي عن اولاد فقط يقسم بينهم بالتساوي في حال وجود والدين مع بقية الورثة وليس لهما معيل، يخصص لكل منهما جزء من اثني عشر من المعاش التقاعدي.

المادة 18 : مع الاحتفاظ باحكام المادة الحادية والعشرون تفقد الزوجة او الزوجات الحق في المعاش اذا تزوجن، والقاصرين من الذكور منهم حتى بلغوا الثامنة عشرة والاثنان عد زواجهن، والنصيب الذي يفقده احد المذكورين يؤول لبقية الورثة ويقسم بينهم بالتساوي ثم بعد ذلك يعود الى صندوق التقاعد.

المادة 19 : على الطبوغراف وعلى المستحقين في حال وفاته ان يتقدموا بطلب خططي للاستفادة من المعاش التقاعدي الى لجنة ادارة الصندوق.

المادة 20 : تقضي لجنة ادارة الصندوق فيما اذا كانت شروط الحق بالتقاعد متوفرة وذلك بموجب قرار معمل يقبل المراجعة امام محكمة استئناف بيروت في مهلة ثلاثين يوما من تاريخ التبليغ.

المادة 21 : لا يجوز التفرغ والتنازل عن المعاش التقاعدي ولا يحجز الا النفقة ثبت بحكم قضائي.

المادة 22 : لا يحرم الاعضاء الطبوغرافيون المحكومون تأدبيا او قضائيا بمنع تعاطي المهنة من حق التقاعد، ولم يأت النص على ذلك صراحة في قرار المنع ويستفيد الورثة من معاش التقاعد بعد وفاة المورث.

المادة 23 : يمنع على الطبوغراف الذي احيل على التقاعد من ممارسة المهنة وانما يحق له حضور الاستشارات المهنية مع الزملاء بناء على طلبهما ولقائهم المحاضرات والدورات والقيام بعمل اداري.

المادة 24 : كل خلاف ينشأ بين لجنة الصندوق والمستحقين للمعاش او مساعدة او راتب شهري بمقتضى احكام هذا القانون، يرفع امام محكمة استئناف بيروت المختصة بالأمور النقابية التي تفصل فيه وفقا للاصول الموجزة والقواعد المبينة فيه.

المادة 25 : يحق للجنة ادارة الصندوق ان تجري كل التحقيقات المتعلقة بطلبات التقاعد والمساعدة والتوصیض مباشرة او بواسطة احد اعضائها او من تنتدب لهذه الغاية.

الاسباب الموجبة لاقتراح قانون انشاء صندوق تقاعد لنقابة الطبوغرافيين

في ظل الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي والمجتمع المحلي الرسمي منه والنقابي بموضع العجز والشيخوخة وسن التقاعد من خلال تأمين ما يلزم لمعيشة كريمة يحظى بها المواطن بعد اضطراره لترك العمل نتيجة التقدم في العمر، وتأمين المعيشة الكريمة من خلال راتب تقاعدي يقييم العوز بعد انتهاء خدماتهم في النقابة.

ولما كان مبدأ التقاعد والحماية الاجتماعية يشكل عنصراً مفصلياً في تأمين الحد الأدنى من الامن الاجتماعي لشريحة واسعة من المجتمع على قاعدة التعااضد والتكافل والعقد الاجتماعي الذي يحكم علاقات العمل ويؤمن الاستمرار وهذا المبدأ في حال تم اقراره يؤمن الاستقرار الاجتماعي للعاملين على مختلف تسمياتهم ويساهم في تعزيز الوحدة الاجتماعية الوطنية الداخلية، كما يساهم عند اقراره بتعزيز امكانية التغطية الصحية اللاحقة.

ولما كانت العددى من النقابات النظامية قد انشأت لها صناديق ترعى موضوع التقاعد لاعضائها حفاظاً على كرامتهم بعد انتهاء خدماتهم.

ولما كان القانون رقم 522 تاريخ 6/6/1996 (تنظيم مهنة الطبوغرافي وانشاء نقابة الطبوغرافيين قد نص في المادة /8/ الفقرة -6- منه على معاونة المحتجين والعجز من الطبوغرافيين او من عائلاتهم وانشاء صندوق تقاعدي لضمانت الشيخوخة والعجز.

ولما كان بالامكان انشاء هذا الصندوق بدون ان يرتب اي اعباء على مالية الخزينة العامة او على كاهل المواطن المستفيد من خدمات الطبوغرافيين بل بالامكان تأمين موارد للصندوق من خلال اعضاء النقابة في ما بينهم.

لذلك

جئنا باقتراحنا هذا آملين من المجلس النيابي الكريم مناقشته واقراره.

أ.م.د. عصام الدين
Chairman
Chairman

عبدالعزيز عباس
Secretary General